

محضر الجلسة رقم 803**التاريخ:** الجمعة 21 جادى الأولى 1433 (13 أبريل 2012)**الرئاسة:** المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.**التوقيت:** عشر دقائق، ابتداء من الساعة الحادية عشر والدقيقة العشرين صباحا.**جدول الأعمال:** افتتاح الدورة الربيعية / أبريل 2012.**المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد وزير الدولة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدتين المستشارتين المحترمتين،

السادة المستشارون المحترمون،

أريد في البداية أن أرحب بمجموعة من التلاميذ الذين يزوروننا من ثانوية (Jean Monnet) بضواحي باريس. الآن معنا في القاعة، مرحبا بهم.

طبقا لمقتضيات الدستور والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، نفتح اليوم الدورة الربيعية للسنة التشريعية 2011-2012، وهي دورة تأتي في سياق وطني متميز، يتسم باستمرار دينامية الإصلاح التي انخرطت فيها بلادنا بكل وعي ومسؤولية وتتفاعل ذكي مع المتغيرات الجهوية والدولية.

وإذا كان الخطاب الملكي السامي لتاسع مارس 2011 قد شكل منطلقا لتسريع وتيرة الإصلاح السياسي والدستوري والمؤسسي، المتوج بإجازة الشعب المغربي لدستور فاتح يوليوز وتنظيم انتخابات تشريعية سابقة لأوانها وانبثاق حكومة منتخبة، فإن الرهان المطروح اليوم على مختلف الفاعلين السياسيين يتعلق بالتنزيل الديمقراطي للدستور وتفعيل وأجرأة مضامينه، باعتبار البرلمان بمجلسيه هو (l'agora) أو الواجهة للديمقراطية والعمل السياسي بامتياز والفضاء المؤهل لاحتضان النقاش العمومي الرصين، الهادف والجاد في جو تسوده الطمأنينة والثقة في النفس وفي المستقبل.

لقد عرفت الفترة الفاصلة بين الدورتين التشريعتين سحب الحكومة لـ 15 مشروعا قانونيا كان تحت الدرس داخل اللجن المختصة، كما أن المجلس لم يتوصل بمشروع قانون المالية لسنة 2012 إلا يوم الخميس أي الأمس. كما أنه لم يتوصل إلى حد الآن بالقانون التنظيمي الخاص بالتعيين في المناصب السامية، وهما المشروعان المدرجان في جدول أعمال الدورة الاستثنائية.

ورغم ذلك، فقد عقدت اللجن الدائمة خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، دورة أكتوبر وأبريل الحالية، خمسة اجتماعات، استغرقت أكثر من 20 ساعة من العمل، تمت فيها، على مستوى العمل التشريعي،

الدراسة والموافقة على:

أولا، مشروع مرسوم قانون رقم 12.88 بتطبيق المادة 98 من القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين؛

ثانيا، مشروع مرسوم بقانون رقم 2.12.72 يتعلق بتمديد وقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين والقمح الصلب؛

ثالثا، مشروع مرسوم بقانون رقم 2.12.125 يتعلق بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على الشعير.

وعلى مستوى العمل الرقابي، فقد تدارست اللجن الدائمة عدة مواضيع، تتعلق بالشغل وقانون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والأوضاع الاجتماعية بعد عملية المغادرة الطوعية، وما تعرفه شركة الخطوط الملكية المغربية من مشاكل في الآونة الأخيرة، وأخيرا المشاكل المتعلقة بعدة موانئ في المملكة المغربية.

ومن جهة أخرى، عرف المجلس نشاطا مكثفا على مستوى الفرق البرلمانية أو بعضها، التي قامت بمبادرات هامة من خلال تنظيم أيام دراسية في مواضيع ذات أهمية بالغة، شارك فيها، بالإضافة إلى السادة البرلمانيين المحترمين من المجلسين، فاعلين جمعويين وجامعيين وخبراء، وهو ما يستحق طبع الثمين والتبويه.

وفي مجال الدبلوماسية البرلمانية، تميزت هذه الفترة بوتيرة عمل مرتفعة على مستوى علاقات مجلسنا الموقر بشركائه على الصعيد الجهوي والدولي من خلال ما استقبلناه من وفود وشخصيات مرموقة على الصعيد الدولي.

وفي هذا الإطار، استقبل المجلس السيد ياسين حمود مدير المؤسسة الدولية للقدس، والسيد (Jagland) الأمين العام لمجلس أوروبا، والسيد (Martin Schulz) رئيس البرلمان الأوروبي، والسيد (László Köver) رئيس البرلمان الهنغاري، والسيد (Aloys Kamuragiye) ممثل منظمة اليونسف، ووفد برلماني يترأسه (Volker Kauder) عن الحزب الديمقراطي المسيحي بألمانيا، ووفد برلماني هام جدا من البرلمان الأوروبي يترأسه النائب البرلماني الاشتراكي السيد (Gilles Pargneaux) ووفد برلماني يضم المحافظين والإصلاحيين في الإتحاد الأوروبي يترأسه السيد (Martin Callanan).

وبخصوص مشاركة مجلسنا في عدة تظاهرات دولية وجمهورية:

- شاركت وفود في اللقاء التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات الدول أعضاء مجموعة العشرين بالرياض، حول موضوع الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على السلم والاستقرار، الذي شاركت فيه على رأس وفد هام من هذا المجلس؛

- المشاركة في منتدى 2012 للرقابة المالية المنظم من قبل المجلس الأعلى للحسابات الموريتاني؛

- الاجتماع البرلماني السنوي حول المرأة المنظم من قبل الإتحاد البرلماني

وقد بوا السيدات والسادة المستشارون أعمالهم الدبلوماسية مكانة متميزة لتقديم وشرح النموذج المغربي، إن على مستوى الإصلاح السياسي والدستوري أو على مستوى الأوراش التنموية الكبرى المفتوحة، أو على مستوى الموقع الذي أصبح يحتله المغرب داخل المنتديات والتجمعات الإقليمية والدولية والتفرد الذي اتسم به مسلسل التغيير والإصلاح في بلادنا في جو تطبعه الاستمرارية ويسوده الاستقرار والتماسك والطمأنينة. أيها السادة والسيدات،

في الختام، يسعدني أن أثنى المجهودات التي تبذلها كل مكونات مجلسنا الموقر من أجل أداء تشريعي ورقابي ودبلوماسي، في مستوى ما تنتظره منا بلادنا في هذه الظرفية الحادة والمتميزة من تاريخ بلادنا، لترسيخ وتحصين الإصلاحات العميقة المهيكلة التي يرعاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وإني على يقين أن جميع مكونات مجلسنا الموقر ستكون في المستوى المطلوب لجعل دورتنا هذه دورة إرادية، هادفة، غنية ومثمرة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
رفعت الجلسة.

الدولي ومنظمة الأمم المتحدة؛

- المؤتمر الثامن عشر للإتحاد البرلماني العربي؛

- اجتماع اللجنة السياسية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛

- اجتماع السيدات البرلمانيات في إفريقيا والعالم العربي التابعة لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي؛

- المؤتمر السابع لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي؛

- والدورة 127 للجمعية العامة للإتحاد البرلماني الدولي؛

- وندوة حول موضوع التحول السياسي والاقتصادي في العالم العربي والمشرق والخليج، المنظمة من قبل الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي.

وقد شكل التعريف بتطورات قضية وحدتنا الترابية أهم أعمالنا الدبلوماسية في هذه المجالات، سواء من خلال الدفاع عن وحدتنا الترابية أو شرح تطوراتها أو تقديم مقترح الحكم الذاتي كحل نهائي ودائم لهذه القضية المفتعلة، في إطار الوحدة الترابية لبلادنا وتسليط الأضواء على انعكاساته المحتملة الإيجابية على الأمن والاستقرار في منطقة شمال إفريقيا وفي حوض البحر الأبيض المتوسط.